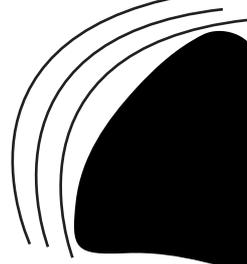


كُوناش نساء آطاك المغرب الفهم من أجل المواجهة

معركة النساء مع

قروض

الطغرى



أبريل 2014



محتويات

القروض الصغرى بالمغرب: من شعار محاربة الفقر إلى تكريس

القروض الصغرى : بين أكذوبة الإدماج في التنمية وحقيقة تعميق الفقر

قروض صغيرة.. خدعة كبيرة

نضال ضحايا القروض الصغرى: نضال ضد سياسة التفجير و التهميش

حركة ضحايا القروض الصغرى مسار و معانات

تضامن أطاك المغرب مع ضحايا القروض الصغرى

القروض الصغرى بالمغرب من شعار محاربة الفقر إلى تكريسه



تحتكر حاليا أربع «جمعيات» للقروض الصغرى (من أصل 12) معظم سوق السلفات الصغيرة بالمغرب، أي حوالي 95% من القروض الموزعة و من عدد الزبائن. اثنتان منها (الأمانة و فونديب) تعتبران نفسيهما كجمعيات غير «هادفة للربح»، فيما الأخرى (مؤسسة البنك الشعبي للقروض الصغرى و أرضي للقروض الفلاحي) تعدان فرعين لبنوك تجارية، ولهذا فتدخلهما في سوق القروض الصغرى يعد مجالا لزيادة المردود المالي لهذه الأبنك.

القروض الصغرى بالمغرب: من يمول من؟

تحويل أكثر من مليار درهم سنويا من جيوب الفقراء إلى خزائن هذه المؤسسات سواء داخل البلاد أو خارجها.

كيف تمول مؤسسات القروض الصغرى بالمغرب؟

تحصل جمعيات السلفات الصغرى على التمويل اللازم لنشاطها عن طريق الاقتراض بالأساس الذي يكون إما خارجيا أو داخليا. أما جزء من رأسمالها المسمى «رسميل ذاتية» فيتشكل من نسبة صغيرة ساهم بها المؤسسون بالإضافة إلى بعض سفارات البلدان الأجنبية كما كان الشأن بالنسبة لجمعية زاكورة». وحتى في هذه الحالة تندرج هذه المساهمة في نطاق المصالح السياسية و الاقتصادية التي تدافع عنها هذه السفارات الأجنبية.

تندرج القروض الخارجية في إطار ما ينعت «بالمساعدات من أجل التنمية» التي تقدمها بلدان الشمال إلى البلدان الفقيرة و التي تكون إما ثنائية تقدمها هيئات تابعة بشكل مباشر لإحدى الدول الصناعية الكبرى كالوكالة الفرنسية للتنمية و الوكالة الأمريكية للتنمية USAID و «تحدي الألفية» و KWK التابع للحكومة الألمانية و غيرها، وإما متعددة الأطراف كالبنك العالمي و برنامج الأمم المتحدة للتنمية و الاتحاد الأوروبي. كما تقدم بعض المنظمات الخاصة العالمية للتنمية قروضا هي أيضا، لكنها تكون مندرجة في سياق «المساعدات من أجل التنمية».

و تنعت القروض الخارجية عادة بكونها «مساعدات مالية»،

تحتكر حاليا أربع «جمعيات» للقروض الصغرى (من أصل 12) معظم سوق السلفات الصغيرة بالمغرب، أي حوالي 95% من القروض الموزعة و من عدد الزبائن.

تحتكر حاليا أربع «جمعيات» للقروض الصغرى (من أصل 12) معظم سوق السلفات الصغيرة بالمغرب، أي حوالي 95% من القروض الموزعة و من عدد الزبائن. اثنتان منها (الأمانة و فونديب) تعتبران نفسيهما كجمعيات غير «هادفة للربح»، فيما الأخرى (مؤسسة البنك الشعبي للقروض الصغرى و أرضي للقروض الفلاحي) تعدان فرعين لبنوك تجارية، ولهذا فتدخلهما في سوق القروض الصغرى يعد مجالا لزيادة المردود المالي لهذه الأبنك.

وزعت جمعيات القروض الصغرى منذ إنشائها إلى حدود سنة 2012 حوالي 40 مليار درهم كقروض على زبائنها البالغين 4 مليون ونصف من الفقراء. يعتبر الطرح الرسمي هذا المبلغ من القروض كإحدى الوسائل المساهمة في تقليص مستويات الفقر ببلادنا، غير أن الواقع أثبت العكس. فمقابل هذا المبلغ من القروض اضطر الفقراء لأداء 54 مليار درهم. والحصيلة، إذن، أن الفقراء هم من مول مؤسسات القروض الصغرى بما مجموعه 14 مليار درهم (ويجب التنبيه أن هذا المبلغ تقريبي وجرى حسابه على أساس معدل فائدة لا تتجاوز 35% علما أنه في بعض السنوات كان معدل الفائدة أكثر ارتفاعا). أي أنه طيلة فترة 1999 إلى حدود 2012 كان الفقراء يقدمون مقابل متوسط من القروض الموزعة عليهم و البالغة حوالي 3 مليار درهم سنويا مبلغ يتجاوز مليار درهم سنويا كفوائد لصالح جمعيات القروض الصغرى و المؤسسات المالية الممولة لها. نتيجة لتدخل قطاع القروض الصغرى يتم

لكنها في الواقع قروض تلزم جمعيات السلفات الصغيرة بتسديدها إلى آخر دولار. فكل قرض يقدم بفائدة تفضيلية تقل عن المعدلات التي تفرضها السوق يأخذ طابع «مساعدة مالية» و التي تكون إما عبارة عن قروض مباشرة لجمعيات السلفات الصغرى أو ضمانات أو مساعدات تقنية. ويدخل في نطاق المساعدات التقنية الإشراف على تكوين مسيري وأطر الجمعيات و تأهيلها في مجال التسيير المالي... إلخ. و تشكل التكاليف المالية لهذه «المساعدة التقنية» جزء من القروض.



يملك صندوق الإيداع و التدبير المغربي و بريد المغرب الحصة الباقية. رغم أن مالكي رأسمال هذا الصندوق هم ممولين عموميين محليين و أجانب إلا أنه يقدم قروضا لجمعيات السلفات الصغرى حسب شروط السوق، حيث بلغ متوسط الفائدة 5,5% في سنة 2012. إن مؤسسات التمويل، إذن، التي كانت مختصة في منح قروض خارجية ثنائية الأطراف «من أجل المساعدة على التنمية» أصبحت تتدخل بشكل مباشر في التمويل وفق منطق البنوك التجارية. و هي تسعى من خلال توجيه قروض لمحاربة الفقر للحصول على حصتها من المردود المالي.

أما القروض الداخلية فتكون إما عمومية أو تقدمها الأبنك التجارية الخاصة. القروض العمومية تقدمها الحكومة أو هيئات تابعة للدولة (صندوق الحسن الثاني) و غالبا ما تمنح بدون فائدة و تنعت القروض بدورها كمساعدات مالية. أما القروض التي تقدمها الأبنك الخاصة لجمعيات القروض الصغرى فتجري وفق شروط السوق. لكن ما هو حجم التمويل الذي تقدمه مؤسسات التمويل الخارجية و الداخلية و الذي ينعت عادة «بالمساعدات المالية من أجل التنمية»؟ بالرغم من أهمية القروض التي قدمتها مؤسسات التمويل الخارجية و الهيئات العمومية الداخلية بفائدة ضعيفة أو بدون فوائد في حفز جمعيات القروض الصغرى بالمغرب، خاصة في فترة نشوئها، إلا أنها تظل مع ذلك ضئيلة إذا ما قورنت بحجم القروض التي قدمتها الأبنك الخاصة المحلية. فالفيدرالية الوطنية لجمعيات القروض الصغرى تقرر في «الكتاب الأبيض» بأن البنوك الخاصة المحلية تغطي 80% من حاجيات تمويل قطاع القروض الصغرى في سنة 2012. و حتى في بداية ظهور هذه الجمعيات كان تمويل البنوك الخاصة هاما. فقد أوردت جمعية «زاكورة» في تقريرها السنوي ل1998 بأن الأبنك قدمت لها نسبة 75% من مجموع رأسمالها المخصص للقروض الصغرى. و يفيد التقرير المالي السنوي لصندوق «جيدة» لتمويل جمعيات القروض الصغرى لسنة 2011 أنه يساهم في تمويل القطاع بأكثر من 16% مقابل 75% للأبنك و حوالي 8% للممولين الخارجيين.

نستنتج ما يلي: يعد تمويل قطاع القروض الصغرى بالمغرب جزء من القروض الثنائية و المتعددة الأطراف المقدمة للبلدان الفقيرة في إطار ما يسمى ببرامج «التنمية و الحد من الفقر» المفروضة من البنك العالمي. رغم أن هذا التمويل يقدم «كمساعدات» مباشرة لجمعيات السلفات الصغيرة إلا أنه يظل عبارة عن قروض بشروط تفضيلية و يجب تسديدها في آخر المطاف. و ليست جمعيات السلفات الصغرى غير وسيط بين مؤسسات التمويل الأجنبية و المحلية (سواء كانت عمومية أو خاصة) و الفقراء المحرومين من لوج السوق البنكية بشكل مباشر. كما أن هذه الجمعيات نفسها تحصل نتيجة تدخلها في سوق القروض الصغرى على مداخيل مالية، خاصة و أن مؤسسات من بين أربع مؤسسات المستحوذة على سوق

لكن ما هو حجم التمويل الذي تقدمه مؤسسات التمويل الخارجية و الداخلية و الذي ينعت عادة «بالمساعدات المالية من أجل التنمية»؟ بالرغم من أهمية القروض التي قدمتها مؤسسات التمويل الخارجية و الهيئات العمومية الداخلية بفائدة ضعيفة أو بدون فوائد في حفز جمعيات القروض الصغرى بالمغرب، خاصة في فترة نشوئها، إلا أنها تظل مع ذلك ضئيلة إذا ما قورنت بحجم القروض التي قدمتها الأبنك الخاصة المحلية. فالفيدرالية الوطنية لجمعيات القروض الصغرى تقرر في «الكتاب الأبيض» بأن البنوك الخاصة المحلية تغطي 80% من حاجيات تمويل قطاع القروض الصغرى في سنة 2012. و حتى في بداية ظهور هذه الجمعيات كان تمويل البنوك الخاصة هاما. فقد أوردت جمعية «زاكورة» في تقريرها السنوي ل1998 بأن الأبنك قدمت لها نسبة 75% من مجموع رأسمالها المخصص للقروض الصغرى. و يفيد التقرير المالي السنوي لصندوق «جيدة» لتمويل جمعيات القروض الصغرى لسنة 2011 أنه يساهم في تمويل القطاع بأكثر من 16% مقابل 75% للأبنك و حوالي 8% للممولين الخارجيين.

أنشأ صندوق «جيدة» Gaida في سنة دجنبر 2006 كبنك مختص في تمويل مؤسسات القروض الصغرى المغربية. تملك أغلبية رأسماله (55%) صناديق تمويل عمومية تابعة لكل من فرنسا و ألمانيا، هي الوكالة الفرنسية من أجل التنمية AFD و KWK الألماني و صندوق الإيداع و التدبير الفرنسي، فيما

القروض الصغرى تعدان فرعان لأبنك تجارية. يساهم سوق القروض الصغيرة في إفقار الفقراء، إذ يفرض عليهم أداء معدلات فائدة فاحشة. و بذلك فالفقراء هم من يساهم في رفع المداخل المالية لهذه المؤسسات (الجمعيات و مموليها) و ليس العكس.

لماذا معدل فائدة فاحشة؟

يبلغ معدل الفائدة المفروض حاليا على القروض الصغرى الموزعة على الفقراء حوالي 35%، وهو مستوى يتجاوز معدل المردودية المالية الذي تحققه الصناديق المضارباتية في الأسواق المالية العالمية. و كانت بعض «جمعيات» السلفات الصغرى تطبق معدلات تتجاوز هذا المتوسط، كما كان الشأن بالنسبة لـ«فونديب» Fondep التي كانت تفرض فوائد يتراوح معدلها ما بين 50% و 75% بالنسبة لقروض لا يتجاوز مدة استرجاعها ستة أشهر. فلماذا معدل فائدة فاحشة بالنسبة للقروض الصغرى الموزعة على الفقراء؟

السبب الأول: عندما حفزت الحكومة و المؤسسات المالية العالمية و البنوك التجارية الخاصة و «التنموية» ظهور سوق القروض الصغرى بالمغرب فرضت عليه «قانون الغاب» بالنسبة لمعدل الفائدة. فجمعيات السلفات الصغرى كانت و لازالت تملك مطلق الحرية في تحديده. فلم يصدر قط أي مرسوم يحدد معدل الفائدة الأقصى الذي يجب أن تخضع له هذه «الجمعيات» وفق القانون المنظم لنشاطها (الفصل 8). و يحافظ على سيادة «قانون الغاب» هذا المجلس الاستشاري للسلفات الصغيرة الذي يعد بمثابة هيئة للدفاع عن مصالح مؤسسات السلفات الصغرى و مموليها المحليين و العالميين.

السبب الثاني: تعد سوق القروض الصغرى في جوهرها جزء من السوق البنكية هدفها مراكمة المداخل المالية لفائدة متدخلين أساسيين هما مؤسسات التمويل (محلية و أجنبية) و جمعيات السلفات الصغرى. و يتحدد معدل الفائدة الذي يتحمله الفقراء عند هاتين الحقتين. و تفرض الأبنك التجارية و «جيدة» بما هي الممول الأساسي (حوالي 80% من الرأسمال المقترض خلال 2012) معدل فائدة يبلغ في المتوسط 5,5% (كمعدل للسنة الفارطة) و يضاف إليه في النهاية معدل الفائدة الذي تفرضه «جمعيات» السلفات الصغيرة على القروض الموزعة على الفقراء و البالغ حوالي 30%. و يتوزع هذا المعدل إلى حوالي 20% مخصصة لتكاليف توزيع القروض الصغرى (تكاليف إدارية، أجور، تنقل... إلخ) و حوالي 5% كمعدل مردودية مالية تحصل عليه «الجمعيات» نتيجة

القروض الموزعة على الفقراء. أما 5% الباقية فمخصصة لتشكيل احتياطي للقروض التي تشكل مخاطر (التي تأخر موعد سدادها بأكثر من 30 يوم). و نحصل، في النهاية، إذن على معدل فائدة إجمالية تبلغ أكثر من 35%.

لماذا يلاحظ ارتفاع تكاليف «جمعيات» السلفات الصغيرة مقارنة بالأبنك؟ رغم أن معدل الفائدة يبدو مرتفعا إلا أنه لا يطبق إلا على مبالغ صغيرة جدا. ولذلك فالمبالغ المحصل عليها ليست ذات قيمة كبيرة. هناك أيضا عامل الإنتاجية. خلافا لارتفاع إنتاجية مستخدمي البنوك الذين يوزعون قروضا بعشرات ومئات الآلاف، بل و ملايين الدراهم لزبائن يتجاوز عددهم 3 ملايين ونصف و يتداولون في منتجات متنوعة (ودائع، صرف، تأمين، أجور، إرسال الأموال... إلخ)، فإن مستخدمي «جمعيات» السلفات الصغيرة تقل إنتاجيتهم لأنهم يوزعون قروضا في منتهى الصغر لفائدة زبائن لا يتجاوزون حاليا 800 ألف و لا يتداولون إلا منتوجا واحدا تقريبا. و في هذه الحالة ليس ارتفاع التكلفة غير وسيلة تلجأ إليها «جمعيات» السلفات الصغرى لتعويض انخفاض الإنتاجية. لماذا تتنافس مؤسسات القروض الصغرى على منح القروض للفقراء؟ عندما تحصل الجمعيات على القروض من السوق البنكية تكون ملزمة بأدائها في آجال محددة و كل تأخر عن موعد السداد يفضي إلى خسائر (تسديد فوائد عن قروض لم توزعها) و فقدان الثقة لدى الممولين. و كلما نجحت مؤسسات القروض الصغرى في توزيع أكبر قدر من القروض على الزبائن في مدة زمنية أقل، كلما توفقت في استثمارها في جلب مردود مالي بمعدل الفائدة المحددة.

إن منطق السوق المالي هو المحدد هنا. و هو الذي يفسر التنافس بين هذه «الجمعيات» على استقطاب الزبائن وبالتالي حصة أكبر من السوق. و بهذا أيضا يمكن تفسير لماذا تم إضافة تقديم قروض من أجل الاستهلاك إلى جانب قروض «الاستثمار الصغير المنتج» بعد بضع سنوات فقط من إنشاء هذه السوق.

هل تساهم القروض الصغرى في الحد من الفقر؟

يدعي الطرح الرسمي أن قطاع القروض الصغرى بالمغرب يساهم في تقليص معدل الفقر من خلال «تمويل مشاريع صغيرة مدرة للدخل» و محفزة لخلق فرص الشغل لصالح الفقراء. لكن يصعب في الواقع إثبات مساهمة القروض الصغرى في تحفيز الفقراء على خلق مقاولات إنتاجية صغيرة، نظرا للأسباب التالية

- لا يتجاوز حاليا متوسط القروض التي يحصل عليها الفقراء 6 آلاف درهم و هو مبلغ غير كاف لاستثماره في مشاريع إنتاجية أو حتى تجارية صغيرة.

- تثبت المعطيات التي تقدمها جمعيات القروض الصغرى نفسها أن أكثر من نصف «المشاريع الصغيرة» للفقراء المستفيدين من قروض تقتصر على أنشطة تجارية. ومعلوم أن هذه العبارة «تجارية» غالبا ما تستعملها الجمعيات لوصف توجيه القروض الصغيرة لتلبية الحاجيات الاستهلاكية للفقراء (سكن، تجهيز، علاج، أفراح...). إن الغريب في الأمر أن هذه «الجمعيات» لا تقدم أي معطيات حول توظيف القروض الصغيرة في أنشطة استهلاكية كهذه، رغم أن القانون المنظم لنشاطها يفسح لها المجال لتقديم قروض استهلاكية. إن سبب إخفاء ذلك بسيط، و هي أنها تحاول كسب ثقة مموليها من بنوك تجارية ومؤسسات مالية ثنائية و متعددة الأطراف، وذلك بإخفاء القروض الاستهلاكية أو عبر احتسابها في القروض المستثمرة في مشاريع إنتاجية (فلاحة، صناعة تقليدية). و لهذا السبب لا يمكننا الوثوق بالمعطيات التي تقدمها عن الأنشطة التي توجه إليها القروض الصغيرة و فرص الشغل التي تدعي أنها أتاحتها.

- تنعدم تقريبا فرص صمود المشاريع الصغيرة (في الفلاحة و السياحة و الصناعة التقليدية و التجارة... إلخ) في مواجهة المشاريع الاقتصادية الكبرى. أسباب تفوق المشاريع الكبرى واضحة: سيطرة على السوق، إمكانيات مالية كبيرة، تمويل بنكي متاح... إلخ. و لهذا من النادر أن تتطور المشاريع الصغرى (أن تشغل أكثر)، إن لم تنهار. و يعد تعديل القانون دليل على إفلاس ادعاء «المشاريع المدرة للدخل». فبعد خمس سنوات فقط على صدور القانون المنظم لنشاط جمعيات القروض الصغرى و الذي حدد هدفها في تمويل مشاريع اقتصادية إنتاجية أو خدماتية «مدرة للدخل» عدلت الغاية من إنشائها في 2004 لتتطال تمويل السكن و تجهيزه بالماء و الكهرباء. أما ابتداء من سنة 2007 فأصبح بإمكانها تقديم قروض لزبائها لأي هدف كان، حتى ولو كان استهلاكيا محضا.

- توجد المشاريع الصغيرة اليوم أمام رحمة المنافسة الأجنبية. فالسوق الداخلية واقعة تحت سطوة غزو سلع الشركات المتعددة الجنسية التي أصبح مرحبا بها بفعل تحرير التجارة (اتفاقيات

شراكة ذات طابع استثماري). فالمشاريع الكبرى و المتوسطة نفسها توجد محط تهديد. إن واقع الفلاحة الصغيرة بالقرى (مشاريع صغيرة بامتياز) نموذج للتهديد التي تمثله المنافسة الأجنبية على المشاريع الصغيرة: أكثر من 87% من سكان القرى الذين يملكون أقل من خمسة هكتارات (فلاحون فقراء) يفقدون اليوم جزءا هاما من دخلهم المعاشي جراء منافسة واردات السلع الفلاحية.

- إن الشروط التي تفرضها مؤسسات القروض الصغرى على الفقراء (حجم القرض، أجل استرداده، وثيرة أداء الأقساط، معدل الفائدة) تعوق نجاح مشاريعهم الإنتاجية الصغيرة :

• أجل استرداد القرض: بمجرد ما يحصل الفقراء على قرض تجبرهم مؤسسات القروض الصغرى على الشروع في استرداده ابتداء من الشهر الأول قبل أن يتسنى لهم فرصة الحصول على مردود ما.

• وثيرة الأداء: تفرض هذه المؤسسات على الفقراء وثيرة أداء جهنمية، إذ تكون أسبوعية أو كل أسبوعين و في أحسن الأحوال شهرية.

• معدل الفائدة: بلغ معدل الفائدة التي تفرضها هذه المؤسسات على الفقراء أكثر من 50% (معدل 2008). أليس هذا نهبا منظما للفقراء؟ هل بواسطة نسب الفائدة هذه يمكن مساعدة الفقراء على الخروج من فقرهم؟

• يدفع اتساع دائرة الفقر (حوالي ثلث السكان و أكثر من ثمانية ملايين حسب المعطيات الرسمية) بالملايين لمزاولة «مهن» في دائرة ما يسمى بالقطاع غير المهيكل: حوانيت صغيرة، مشاريع إنتاجية صغيرة، البائعون الجوالون... إلخ: يكسح هؤلاء أكثر من 12 ساعة يوميا من أجل سد رمقهم، و رغم ذلك لا ينجح أغلبهم أبدا في الخروج من دائرة الفقر. فهذه المشاريع الصغيرة كثيرة العدد (ظاهرة الحوانيت في المدن و البائعون بالتجوال) تنافس نفسها بنفسها.

• أدت كل هذه الشروط مجتمعة إلى فرط استدانة نسبة هامة من المستفيدين من القروض: عند العجز عن أداء القرض الأول يضطر الفقراء للتسليف من جديد لأداء القرض الأصلي. و هكذا يكون ملزما في النهاية بأداء أصل الدين بمعدل فائدة مضاعفة (نسبة الفائدة عن القرض الأول و الثاني)، بل إن العديد من المقترضين يكونون مدينين اتجاه

ما السبيل للخلاص من جحيم القروض الصغرى بالمغرب؟

لا يمكن لسوق القروض الصغرى أن تشكل أداة لمحاربة الفقر. فالمنطق الذي تشتغل وفقه، أي توزيع قروض من أجل الحصول على فوائد مالية يؤدي إلى المزيد من تفكير الفقراء و تحويل جزء هام من مداخيلهم للسوق المالية والبنكية. إن الفقراء هم من يمول السوق البنكية بحلقتها الأساسية، وذلك من خلال تسديد الفوائد و تكاليف توزيع القروض من أجور للمستخدمين و مصاريف إدارية مختلفة و حتى القروض التي تأخر سدادها.

يتعارض منطق الربح الذي تشتغل وفقه مؤسسات القروض الصغرى مع منطق الحماية الاجتماعية و الخدمات العمومية المفروض أن تشملها الفقراء. لقد قامت الدولة بهجوم تاريخي نسف مبدأ مجانية الخدمات الصحية التي كان الفقراء يستفيدون منها. و سيتفاقم أوضاع الفقراء نتيجة ضعف الحماية الاجتماعية و غيابها بالنسبة لغالبية السكان. و سينتج عن إلغاء نظام دعم أسعار المواد الغذائية الأساسية و المواد البترولية ارتفاع الأسعار وانخفاض القدرة الشرائية. لذا تناضل أطاك المغرب بجانب ضحايا القروض الصغرى، وخاصة منهم النساء من أجل المطالب التالية:

- وقف نشاط مؤسسات القروض الصغرى لأنها تساهم في تفكير النساء و فرط استدانتهن بل و تحول جزء من دخلهن إلى المؤسسات البنكية الممولة الأجنبية و المحلية.

- فتح تحقيق حول مختلف أشكال النهب و التعسفات التي ارتكبتها مؤسسات القروض الصغرى في حق الضحايا.

- التراجع عن إلغاء مجانية الخدمات الصحية التي كان يستفيد منها الفقراء.

- النضال ضد إلغاء نظام دعم المواد الاستهلاكية الأساسية لأنه سيؤدي إلى غلاء الأسعار و تدهور القدرة الشرائية للفقراء.

- النضال ضد اتفاقات الشراكة و التبادل الحر التي تدمر الإنتاج المحلي وخاصة المنتجين الصغار.

مجموعة أطاك أكادير

أبريل 2013



القروض الصغرى : بين أكذوبة الإدماج في التنمية وحقيقة تعميق الفقر

تقديم

عادة، يتم تعريف القروض الصغرى بأنها قروض تقدم لأشخاص فقراء، غير قادرين على اللجوء للمؤسسات البنكية الكلاسيكية، بغية دمجهم اقتصاديا عن طريق استعمال المال المقترض في إنشاء مشاريع مدرة للدخل .

تدبير أزمة مديونياتها، ولا زالت بلدان العالم الثالث تعاني تبعات هذه السياسة، المفروضة قسرا من طرف المؤسسات الرأسمالية، مستغلة الديون المتركمة عليها. فتحت شعار تحقيق التنمية، خلق فرص العمل، إرساء قواعد الديمقراطية البرجوازية... تمت خصخصة قطاعات حيوية، وتم تشجيع الاستثمارات الأجنبية عن طريق تقديم حوافز لها (إعفاءات ضريبية، يد عاملة رخيصة...) ومع مرور الوقت تبيّن أن هذه البرامج لم تؤدي سوى إلى استنزاف ثروات البلدان النامية، إنهاك المواطنين بالضرائب الموجهة لخدمة الديون، والتخلي عن كل ما هو اجتماعي (تعليم، صحة، تشغيل...) و النتيجة هي المزيد من تأزم الأوضاع التي دفع ضريبتها فقراء بلدان العالم الثالث.

تمثل سياسة القروض الصغرى إذن استمرارا للسياسات السابقة، لإعطاء نفس جديد للنظام الرأسمالي. فشجعت المؤسسات الرأسمالية هذه القروض بكل الوسائل المتاحة إذ اعتبرتها الأمم المتحدة «من الطرق الفعالة لتحقيق التنمية في بلدان العالم الثالث بتوفير تعليم ابتدائي للجميع، المساواة بين الجنسين، تمكين النساء من الاندماج الاقتصادي، خفض وفيات الأطفال، تحسين صحة الأمهات، مكافحة فيروس الايدز، والملا ريا، وغيرها من الأمراض.»

من فلسفة بنغالية إلى سياسة دولية
تسيل لعاب المستثمرين.

رغم اعتبار القروض الصغرى من طرف جميع المنظمات قطاعا غير ربحي -استنادا لفلسفة محمد يونس -، إلا أن ولوج القطاع الخاص له من باب الواسع، جعله عكس ما يسوق له من استهدافه تحسين أوضاع النساء، وتمكين الفقراء من اندماج اقتصادي في المجتمع.

ظهرت الفكرة بينغلاديش سنة 1974 من طرف أستاذ الإقتصاد محمد يونس، الذي بدأ تجربته بزيارة ميدانية لقرية فقيرة بالريف البنغالي، التقى فيها بصانعة مقاعد خشبية، أخبرته بأنها حصلت على قرض من بنك تجاري لتشتري موادها الخام، لكن بسعر فائدة عال جدا، جعل الأقساط تستحوذ على معظم الربح في حين تحصل هي على الفتات. عندها اعتبر محمد يونس أنه لو توفر لهذه الصانعة الحصول على قرض بشروط أفضل لارتفع هامش ربحها.

قام محمد يونس بإقراض ما يقارب 40 من صانعات القفف من ماله الخاص دون فوائد، فاكتشف أن هذه المبالغ مكنت من تحسين وضعيته هؤلاء النساء، ثم أسس بنكا سماه بنك القرية الذي يمنح القروض للنساء دون ضمانات بهدف تحسين أوضاعهن.

القروض الصغرى استمرارا لسياسات رأسمالية سابقة.

ليست سياسة القروض الصغرى هي الوصفة الأولى التي تقدمها الرأسمالية لتدبير الفقر الناتج عن أزمتها: ففي أواخر الستينات و بداية السبعينات، أبدعت الرأسمالية ما سمي بالثورة الخضراء لقبر نضالات الفلاحين الفقراء، حيث تم توزيع الأراضي على بعض الفلاحين في البوادي، و تم تنظيمهم في إطار تعاونيات.

و في أواسط السبعينات حاولت الرأسمالية احتواء النضالات العمالية بما سمي مساهمة العمال في رأسمال الشركات لإيهامهم بأنهم يشكلون جزءا من المساهمين، وأنهم سيستفيدون من النتيجة النهائية من خلال إيقاع عملهم.

و مع بداية الثمانينات، فرضت سياسة التقويم الهيكلي على بلدان العالم الثالث، كشكل من أشكال

تعرف أي تحسن يذكر .

المغرب: نموذج من نماذج الوفاء للسياسات النيوليبرالية .

1 - التناقض بين القانون و الحقيقة

- ظهرت أول تجربة سنة 1993 هي جمعية تضامن بلا حدود (امسيد)
- 1995: أسس نور الدين عيوش مؤسسة زاكورة
- 1996: أسس إدريس جطو مؤسسة أمانة
- بعد ذلك توالى تأسيس مجموعة من الجمعيات (البركة- إنماء - الكرامة-أرضي-الشعبي...)
- يصل عددها الآن إلى 11 مؤسسة بعد إفلاس مؤسسة زاكورة وتفويتها لمؤسسة البنك الشعبي ، تنسق عملها في إطار الفيدرالية الوطنية لجمعيات القروض الصغرى ، و تؤسس طبقا للظهير المنظم للحريات العامة بحيث «تعتبر جمعية للسلفات الصغرى كل جمعية تؤسس وفقا لإحكام الظهير الشريف رقم 1.58.376 الصادر في جمادة الأولى 1378 (15 نوفمبر 1958) بتنظيم الحق في تأسيس الجمعيات ويكون غرضها توزيع سلفات صغرى طبقا للشروط المقررة في هذا القانون و النصوص الصادرة لتطبيقه» .

فهي إذن طبقا لهذا القانون معفية من الضرائب و تحظى بمساعدة الدولة (المنح ، الهبات ،...) في الوقت الذي تحرم فيه جمعيات من المنح و حتى الاعتراف القانوني.

و يؤطرها قانون 97/18 الذي خرج إلى حيز الوجود سنة 1999 بحيث «يعتبر سلفا صغيرا كل سلف يراد به مساعدة أشخاص ضعفاء من الناحية الاقتصادية على إنشاء أو تطوير نشاط إنتاجي أو خدماتي خاص بهم قصد اندماجهم الاقتصادي» .

يمنح عليها طبقا لهذا المرسوم جمع الأرباح و تهدف إلى مساعدة الفقراء ، بإشراف من بنك المغرب كما تخضع لرقابة وزارة المالية .

إذا كان هدف هذه المؤسسات اجتماعيا و ليس ربحيا ، بماذا تفسر نسبة الفوائد المرتفعة ؟ التي تتجاوز أحيانا 30 في المائة (رصدت حركة ضحايا القروض الصغرى بورزازات حالات وصلت فيها نسبة الفوائد 100 في المائة و 300 في المائة.) أليس من المعقول أن تكون هذه الفوائد أقل من الفوائد البنكية؟ أو أن تمنح قروض بدون فوائد، خاصة و أن معظم موارد هذه المؤسسات عبارة عن هبات و منح (صندوق الحسن الثاني، مؤسسة محمد الخامس، بلانيت فينانس ماروك، البنك الأوروبي للإستثمار، برامج الإتحاد الأوروبي و البنك الدولي...)

تستغل مؤسسات القروض الصغرى النساء الفقيرات فقط

إن ما تهتم به مؤسسات القروض الصغرى في العالم هو النقاط التي تجعلها متميزة ، حتى تتمكن من إيجاد أكبر عدد ممكن من الجهات الممولة : كنسبة الاسترداد، و عدد الزبناء ،فيما يظل الجانب الاجتماعي الذي تدعي وجودها لأجله، لا يحظى بأي اهتمام أو متابعة . و هو ما تؤكد نسبة الفوائد المرتفعة -على الرغم من اختلافها من بلد لآخر- إلا أنها تفوق في مجملها الفوائد البنكية الكلاسيكية، وتنفي جميع مزاعم القضاء على الفقر ،بسبب عدم ملائمتها مع ماقد تحققه القروض الهزيلة الممنوحة من أرباح ، إذا ما افترضنا انها وظفت لإنشاء أو تطوير مشروع مدر للدخل . قس على ذلك المنطق التنافسي لجلب الزبناء السائد بين مؤسسات القروض الصغرى، و مدى الحرص على نتائج الأداء المالي لهذه المؤسسات بقياس معدل الديون المتأخرة و نسبة الاسترداد، دون الاهتمام بالسقف الآخر و هو السقف الاجتماعي الذي يحدد مدى تحسن شروط حياة المستفيدين.كل هذه المعطيات وغيرها تؤكد أن هذه المؤسسات التي يبلغ عددها 7000 مؤسسة في العالم تستغل أكثر الفئات هشاشة في المجتمع، وهن النساء، لمراكمة أرباحهم تحت يافطة تمكين المرأة و تحقيق المساواة بين الجنسين و دمجها اقتصاديا.

لماذا تستهدف القروض الصغرى النساء؟

شكل عامل التمييز على أساس الجنس -الذي تبرز حدته في دول العالم الثالث، بسبب حدة التخلف الاقتصادي، الاجتماعي و الثقافي- سببا رئيسيا في وضعيتهم الفقيرة و الهشاشة ... التي تعانيها النساء في العالم ،بحيث أن 70 في المائة من 1.3 مليار نسمة من الذين يعيشون على أقل من دولار هم من النساء. و بصفة عامة تشكل النساء الغالبية العظمى من القطاع الغير الرسمي، و الغير المنظم و الأقل أجورا في معظم اقتصاديات الدول ،و يعتبرن الأكثر تهميشا من الرجال.

ولأن النساء هن الأكثر فقرا في العالم تستهدفهن القروض الصغرى -حسب زعم المؤسسات الدولية - لتقوية قدراتهن و كإستراتيجية قادرة للوصول إلى المرأة و إشراكها في عملية التنمية. بالإضافة إلى كون النساء يملن إلى صرف مداخلهن على أسرهن ، و بالتالي فتحسين مدخول المرأة من تحسين مستوى عيش الأسرة ككل.

رغم كل هذه المزاعم ،لا توجد أي مؤشرات دولية أو محلية على حقيقتها ، بل عكس ذلك فأوضاع النساء في بلدان العالم الثالث تزداد تازما بدليل أن جل الحركات الاحتجاجية ضد الأوضاع الاجتماعية في الدول النامية تتقدمها النساء فيما لا زالت أرقام الفقر ، البطالة ، الأمية ... على حالها و لم



فقط لضخ الأرباح في صناديقها، فتسديد القرض و استرجاعه هو هدف هذه المؤسسات و ليس الآثار الفعلية للقرض على النساء ، و مدى تحسينه من وضعيتهن ، لذلك يتم الضغط على المستفيدات بكل الوسائل المتاحة القانونية و الغير القانونية للتسديد، مما يضطر بالعديد منهن إلى الاقتراض من مؤسسات أخرى فيعيشون في دوامة لا تنتهي من القروض .

مازال الهدف الذي حدده القانون المغربي للقروض الصغرى غير مثبت . فمنذ 1993 إلى حدود الآن لم تجرى أية دراسة رسمية تبين عدد الحالات التي أخرجتهم القروض الصغرى من الفقر و حسنت أوضاعهم ، سواء من النساء أو الرجال ، بل عكس ذلك فتجربة ورزقات و هي التجربة النضالية الوحيدة المنظمة بالمغرب لضحايا القروض الصغرى ، كشفت خطورة الملف و آثاره الكارثية على النساء ، فقد حولت القروض الصغرى حياة العديد منهن إلى جحيم ، إذ تم رصد حالات من النساء تعاطين الدعارة ، لتسديد أقساط القروض، و اضطرت حالات لبيع أثاث منزلها ، و أجبرت حالات أخرى على الفرار وترك بلداتهن خوفاً من متابعات مستخدمي مؤسسات القروض الصغرى ، فيما أدت حالات الطلاق إلى تفكك أسر بكاملها بسبب

القروض، و اضطرت حالات لبيع أثاث منزلها ، وأجبرت حالات أخرى على الفرار وترك بلداتهن خوفاً من متابعات مستخدمي مؤسسات القروض الصغرى، فيما أدت حالات الطلاق إلى تفكك أسر بكاملها بسبب القروض التي تستدينها النساء دون علم أزواجهن.

2- نساء يقترضن لتغطية غلاء المعيشة

توظف النساء القروض الصغرى في الاستهلاك اليومي للحاجيات الضرورية فيمكن لأي كان أن يمر أمام وكالات السلفيات الصغرى في فترة الدخول المدرسي ، عيد الأضحى أو رمضان... فسيلاحظ اكتضاضاً لا تعرفه هذه الوكالات في فترات عادية ،لأن قيمة القروض التي تمنحها مؤسسات القروض الصغرى لا تتعدى في أقصاها 30 ألف درهم. فهذه المبالغ الهزيلة لا يمكنها تطوير أو إنشاء مشروع تستطيع أرباحه أن تستخلص أقساط القرض بسبب الفوائد المرتفعة ، لذلك تصرف النساء هذه القروض إما لتأثيت البيت ، علاج مريض ، مصاريف الدخول المدرسي ،أضحية العيد...

لقد كشفت حركة النساء ضحايا القروض الصغرى بورزازات الوجه الحقيقي لهذه السياسة التنموية الفاشلة ، ففي الوقت الذي ترفع فيه الدولة يدها عن كل ماهو اجتماعي بدعوى أنه يستنزف ميزانية الدولة -وهو ما يضطر الفقراء إلى الإقتراض لتغطية التكاليف الإجتماعية الغير المجانية -، تقدم مبالغ مالية خيالية في شكل هبات و منح(في 8 نونبر 2007 أسس محمد السادس مركز محمد السادس لدعم القروض الصغرى.) لدعم سياسة لم تؤدي سوى إلى مزيد من تأزم أوضاع النساء.

ورزازات : تجربة فريدة للتصدي ، من الإنطلاق إلى التوسع

تصنف مدينة ورزازات ضمن المناطق الأكثر فقرا بالمغرب نتيجة التهميش الذي تمارسه الدولة تجاهها ، وهو ما سهل انتعاش مؤسسات القرض الصغرى بالمنطقة ككل ، مستغلة بؤس النساء و فقرهن .

أدى تفاقم أزمة القروض الصغرى لدى مجموعة من النساء و من بينهم مؤسسة (بضم الميم) الحركة أمينة مراد إلى التفكير في تنظيم حركة على شاكلة حركة 20 فبراير تستطيع من خلالها النساء النضال ضد الخروقات التي ترتكبها هذه المؤسسات للضغط على النساء لتسديد أقساط القروض .

وانطلاقاً من حوار أجريناه حول تبلور الفكرة تحكي أمينة مراد :

انطلقت الفكرة بنقاش عادي بالمحل الذي أزال به عملي بحي شعبي، حيث كانت كل واحدة منا تحكي عن المأساة التي خلفتها القروض الصغرى بحياتها ومدى الضغط و التهديد الذي نتعرض له من قبل مستخدمي السلفيات الصغرى ، قد بدأ هذا التجمع الأولي بالتوسع شيئاً فشيئاً مستفيداً من وجود مراسم عزاء عند أحد الجيران قرب المحل .

كانت معاناتنا متشابهة وسببها هو نفس العدو وبالتالي فمسيرنا واحد فاتفقنا على ضرورة خلق حركة ضد القروض الصغرى على شاكلة حركة 20 فبراير أي الاحتجاج ضد الخروقات التي تقوم بها هذه المؤسسات.

باشرنا العملية في البداية بتسجيل أسماء وهواتف النساء للتواصل بيننا ، فقمنا بإعداد استمارات تجمع معلومات حول الضحايا كالإسم، عدد الأطفال، المهنة ، سبب أخذ الدين، المشاكل التي خلفتها القروض، الملاحظة ، المطالب...و من خلال هذه الاستمارات وقفنا على مجموعة من الخروقات القانونية تتعلق بطريقة إمضاء العقد ، نسبة الفائدة ،(حالات تجاوزت فيها نسبة الفائدة 300 في المائة) بالإضافة إلى الطريقة التي يتم بها استرجاع الديون المتأخرة (التهديد ، السب ، طرق الأبواب في أي وقت وخارج أوقات العمل، الدخول إلى البيوت و سرقة كل ما يجدونه بحوزة الضحايا...) وخر وقات أخرى..

بدأنا في تجميع ملفات الضحايا و شكلنا لجان للتعبئة بأحياء ورزازات و لجان المناطق المجاورة كزاكورة ، أكدز، المحاميد ، قلعة مكونة، تنغير ... وقد ساعدنا على التوسع انتشار الفكرة عن طريق أصحاب سيارات الأجرة ،عائلات الضحايا بالمناطق الأخرى،العلاقات ، شبكة الأنترنت ...

كانت أشكالنا النضالية عبارة عن ،وقفات في البداية أمام مؤسسات القروض الصغرى ،مسيرات منتظمة ، لقاءات تواصلية مع البؤر الصاعدة ،ورشات تثقيفية للنساء ثم مقاطعة تسديد القروض (تمكنت الحركة من توقيف 30 مليار سنتيم من سيولة مؤسسات القروض الصغرى). و لأن الحركة اصطدمت في كثير من الأحيان بالعائق القانوني خاصة المتعلق بالاستفادة من القاعات العمومية ، الإعلام ، المنحة ... قمنا بتأسيس جمعية الرعاية الشعبية للتنمية الإجتماعية التي احتضنت الحركة .

بدأت الجمعية حالياً تأخذ طابع وطني حيث توسعت الحركة عن طريقها لتشمل مجموعة من المناطق كمنطقة الريش ،ميدلت ،سيدي رحال ،شيشاوة ، مراكش بركان عن طريق جمع استمارات ،بالإضافة إلى بعض الإتصالات بسمارة ،العيون ومناطق أخرى... يتم التنسيق بين لجان المناطق عن طريق الهاتف وشبكة الانترنت للقيام بوقفات موازية من حيث الزمان . و هو ما جعلنا نغير اسم الجمعية انسجاماً مع طابعها الوطني لتسمى جمعية الرعاية الشعبية للتنمية الإجتماعية بالمغرب.

و حول أشكال التضامن تحكي
أمينة مراد :

نعاني من العزلة و نفتقد للدعم
المحلي فباستثناء الإتحاد المحلي
للكنفدرالية الديمقراطية للشغل و
جمعية أطاك المغرب يغيب عنا
تضامن جميع الهيئات الحقوقية و
الجمعية و حتى النسائية فلم تعرف
الحركة تضامن ولو جمعية نسائية
واحدة على الصعيد الوطني مع العلم
أن الحركة انطلقت بالنساء و استمرت
بالنساء و تضم حاليا 95 في المائة

من النساء و حتى لا أنسى فقد اكتفت الجمعية المغربية
لحقوق الإنسان بأن تقوم بدور الملاحظ .

نعاني أيضا من الدعم الدولي باستثناء مجهودات اطاك
بالتعريف بالملف دوليا فنحن نعاني من العزلة خاصة أن
للحركة متابعات و محاكمات في إطار تحالف السلطة و
المال (محاكمة أمينة مراد و بناصر إسماعيني أجلت 14 مرة)
نفتقد لهيئة الدفاع التي بخلت علينا بها الإطارات الجمعية
مع العلم أننا لا نطالب بشيء خارج القانون سوى محاسبة
مسؤولي مؤسسات القروض الصغرى على الخروقات القانونية
المرتكبة و التي نملك أدلة بصددها و كذا جبر ضرر الضحايا.

أية تنمية نريد ؟

ليست مؤسسات القروض الصغرى و لا غيرها من السياسات
التنموية الزائفة بيلا عن الدولة. فقد بات المغرب كشأنه
من دول العالم الثالث فأرأ لتجارب الوصفات النيوليبرالية ،
التي وضعت الفقراء و النساء على وجه الخصوص في مقبرة
الموت البطيء .

علينا أن ندرك نحن النساء أنه مثلما يحيا على أرضنا أناس
يملكون كل شيء، فلنا الحق نحن المأجورات ، المعطلات،
ربات البيوت ، الخدمات، المقهورات... أن نحيا مثلهم ، نعبر عن
أفكارنا ، نرفض ، نصرخ بأعلى صوت، لنحدد مسار تنميتنا
التي التهموها بجشعهم.

يجب الا ننسى في كل لحظة أن : أن تلك الأم ، أنجبت مولودها
في أرفصة الشوارع ، لأنها لم تجد سيارة إسعاف تقلها
للمستشفى ، ولم تجد سريرا به يأويها ، ولا طبيبا يهتم
لحالتها.و تلك الأمية و خادمة بيت فهي كذلك لأنها لم تجد
مقعدا لها في المدرسة و تعليما يستوعب فقرها وبؤسها.و
حتى التي كانت أحسن حالا منها وتعلمت ، تعاني البطالة
لأنها لم تجد عملا يستثمر مؤهلاتها لخدمة المجتمع.

ففي الوقت الذي تعمل فيه الدولة على استنزاف جيوب



الفقراء عن طريق ما يسمى « توسيع الوعاء الضريبي » ،
الهجوم على أنظمة التقاعد ، و التهديد بالقضاء على صندوق
المقاصة ... بذريعة الرفع من مداخيل الدولة ، يصرف جزء
كبير من ميزانية الدولة لخدمة الدين (14.75 في المائة من
ميزانية الدولة حسب قانون المالي 2012).

فهل ببضعة دراهم تقدمها مؤسسات القروض الصغرى
ستخرج المرأة من الفقر و الفقر المدقع ، لن نقبل أن يرمى
لنا الفتات بيد و يسرق منا كل شيء باليد الأخرى . فالتنمية
الحقيقية التي نطمح و نناضل من أجلها كنساء لن تتأتى إلا
بنهج سياسة اجتماعية من شأنها أن تضمن للنساء الحق في
التعليم ، الصحة ، الشغل و الرفع من الأجور ، خفض الأسعار...
و نعتبر أن شبح المديونية هو أصل أوضاع الفقر و الهشاشة
التي تعانيها القاعدة العريضة من أبناء و بنات الشعب المغربي
، وبالتالي نعتبر من موقعنا كمناهضين للعولمة ومنخرطين
في الشبكة الدولية لإلغاء ديون العالم الثالث أن لا تنمية دون
إلغاء الديون، ولن يتأتى ذلك إلا عن طريق:

- استمرار التعبئة الوطنية والدولية من اجل افتتاح الديون
العمومي .

- خلق جسور للتضامن و الدعم لكل أشكال مقاومة
السياسات النيوليبرالية التي تخلفها المديونية.

- الوقوف على سياسة القروض الصغرى باعتبارها أحد
أوجه هذه السياسة لفضحها و تعرية الأكاذيب التي تحوم
حولها.

- التعريف بتجربة حركة ضحايا القروض الصغرى بورزازات
باعتبارها شكل فريد من أشكال مقاومة هذه السياسة
الفاشلة.

- تقديم كل الدعم لهذه التجربة و السعي لتوسيعها كل حسب
إمكاناته.

قروض صغيرة.. خدعة كبيرة

المطلوب عمل و تشغيل للنساء، لا القروض

حياة الأشخاص المستدينين. و أسوأ من ذلك، جرى إحداث نظام اقتراض بالتضامن، حيث تكون مجموعة نساء ضامنا لكل من أعضائها، وقد يكون استرداد الدين عنيفا حيث الضغوط والابتزازات والتعديلات عملة رائجة. خلف خطاب الإحسان المتباكي حول محاربة الفقر والهشاشة لدى النساء، يختفي اذن عنف حاد إزاء الفقراء. تجرى

الخ) حسب عدد زبائنها، في سياق تنافس حاد بين الهيئات. وعمليا جرى استعمال تلك القروض كقروض استهلاك، (لشراء دراجة نارية، او ضمان الدخول المدرسي للأطفال، شراء ثلاجة ...) أو لتعويض خدمات عمومية أصبح مؤدى عنها في زمن النيوليبرالية هذا، وأصبحت خارج متناول أفقر شرائح السكان (لاسيما العلاجات الصحية). وعلاوة

منذ مطلع العام 2011، تخوض نساء بالخصوص، منظمات في جمعية الرعاية الشعبية للتنمية الاجتماعية، و اللائي بلغ عددهن اليوم زهاء 4500، نضالا في ورزازات وكل وادي دادس، جنوب المغرب، ضد مؤسسات القروض الصغرى حول خيانة الأمانة و شروط قروض لا تطاق. قامت هيئات القروض الصغيرة، مستغلة الأزمة التي ضربت بوجه خاص القطاع السياحي

مؤشرات النشاط 2012	مؤشرات النشاط 2011	
793,245	633,793	عدد الزبائن النشيطين
4,715,893,022	4,552,866,542	مبلغ إجمالي للقروض الجارية بالدرهم
5945	5737	معدل القرض بالدرهم

المصدر: الفيدرالية الوطنية لجمعيات القروض الصغيرة

الاستفادة من أميتهم لجعلهم يوقعون عقودا لا يستطيعون قراءتها، وفيما بعد لا رحمة.

أي مصلحة للمؤسسات المالية في عمليات القروض الصغيرة؟

تشتغل مؤسسات التمويل الصغير برأسمال رخيص يُعاد بيعه بأسعار باهضة لأشد الشرائح فقرا: إنها تجارة كبيرة! تجارة مربحة لدرجة تحول جمعيات القروض الصغيرة إلى مؤسسات تمويل صغير، فيما تبدي كبريات البنوك اهتماما متزايدا بالقطاع. ليس لدى الفقراء

على ذلك، ثمة قروض عديدة مخصصة لسداد قروض سابقة. والحال أنه إذا كان مصدر المال المقترض هبات و دعما او قروضا بنسب فائدة ضئيلة، فإن نسب الفائدة الواجبة على «المستفيدين» من تلك القروض نسب باهضة. تتراوح نسب الفائدة تلك بين 14 و 18 % (بزعم تمويل تكاليف التدبير الكبيرة بسبب صغر مبالغ القروض)، لكن على الصعيد العملي تدفع نساء ورزازات نسبة قد تصل الى 40%. فضلا على ذلك لا مجال لإعادة جدولة الديون. ولا يؤخذ بالحسبان أي حدث قد يطرأ في

بتلك المنطقة، بالانغراس فيها، ووزعت قروضا على نطاق واسع مستهدفة بوجه خاص النساء. كانت مرتقبا في الأصل تخصيص تلك القروض لتمويل مشاريع صغيرة و مقاولات صغرى، لكن غالبا ما جرى منحها دون عمليات تحقيق، لأن السماسرة يُدفع لهم حسب عدد الزبائن، و أيضا لأن مؤسسات التمويل الصغير وجمعيات القروض الصغرى تحصل على هبات و أموال دعم (من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، من الاتحاد الأوروبي، ومن مؤسسات، ومن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،

مال كثيرون لكنهم عديدون...

وتترقب نفس الفيدرالية بلوغ عدد الزبائن 3 مليون في العام 2020، وتعلن نسب فائدة من تأطير بنكي لقطاعات جديدة

فضلا على هذا، يتيح الأمر تأطيرا بنكيا لقطاعات جديدة من السكان.

« تمثل هذه السوق مخزون نمو بالغ الأهمية بالنسبة للبنوك وباقي الوسطاء الماليين الذي يتمنون تنويع و تطوير حصصهم من السوق».

« هذا القسم من زبائن القطاع الخاص لا يزال منفلتا إلى حد بعيد من الدورات المالية التقليدية».

«غالبا ما تكون هذه المقاولات مرغمة على التوجه نحو مصادر تمويل لاشكالية (أصدقاء، أسر، تونتيات...)، وحتى نحو التمويل الذاتي غير الملائم.» حسب الوكالة الفرنسية للتنمية [2].

كما تمثل هذه القروض الصغيرة شكلا من «الشبكات الاجتماعية» المنوه بها في اتفاقات الشراكة الأوربية المتوسطة، بوجه التخوف من أن يؤدي إقصاء وإفقار قطاعات عريضة من السكان، نتيجة التبادل الحر، إلى تفاقم ضغط الهجرة على أبواب أوروبا.

« وقد تكون أيضا، بفعل بنيتها و مرونتها، عنصرا محمدا لامتناس الأزمات الاقتصادية والمالية» (المصدر ذاته)

لماذا تمثل النساء هدفا أولا ؟

« لقد مضى زمن حيث كان الأب يأتي إلى البيت بالأجرة و يسلمها للأُم كي تربي أبناءها. كانت نتيجة التقويم الهيكلي هي البطالة الكثيفة، وإقصاء المرونة على الشغل والتشغيل. بوجه هذه السياسات، وقع الأب في أزمة وخرجت الأم إلى الشارع بحثا من وسيلة عيش، مضافية بذلك وجها آخر على الاقتصاد وعلى المدينة و حتى على بنية الأسرة و دلالتها... إن كامل هذه الطاقة الاجتماعية التي تطورها النساء في نضالهن من أجل البقاء هو الذي يستعمله البنك و نظام التمويل الصغير بواسطة القروض الصغرى» [3]

هذا الكلام، لماريا غالاندو، منشطة الجمعية البوليفية Mujeres creando، يدل على سبل تفكير مهمة للمغرب. فالنيوليبرالية قد دفعت النساء بكثافة إلى الاندماج في سوق العمل، بخاصة في القطاعات الموجة للتصدير (مناطق حرة، نسيج، زراعة مغطاة) باستغلال نقص تقاليدهن في سوق العمل، ونقص المكاسب الخاصة بالحقوق، وأميتهن. إن أزمة الأسرة الموسعة، والأسرة حصر، المفاومة ببطالة هيكلية كثيفة، قد حول النساء إلى رئيسات أسر وفاعلات من الدرجة

الأولى في النضال من أجل البقاء.

إنها إذن نفس الخصائص التي تستغلها اليوم مؤسسات التمويل الصغير، مقترحة في أفضل حال أنشطة مدرة للدخل، هذه الدرجة الصفر في التشغيل، لا عمل و لا تشغيل و لا أجرة باسم تنمية زائفة (ليس على هذا النحو يمكن لبلد أن ينمو)، ومسببة معاناة للنساء. تتحدث نساء وريزات عما يعانين من ضغط نفسي وقلق ومصادرات و محاكمات. وتضاف إلى مشاكل الفقر السابقة، التي لم تحلها القروض الصغيرة، الاستدانة و الضغوط من أجل السداد التي تدمر الأسر و تجر النساء إلى الدعارة و الانتحار.

لقد أدركت نساء وريزات أن القروض الصغيرة ليست أداة محاربة الفقر بل نهبا إضافيا لمداخيل الأسر الفقيرة. كما فهمن أن الاستدانة ليست مشکلا فرديا، بل مشكلا اجتماعيا وجماعيا يجب أن يجد حلولا اجتماعية و جماعية، بالولوج إلى خدمات عمومية مجانية وجيدة و خلق فرص عمل والحق في العمل و الحقوق الاقتصادية و الاجتماعية.

لقد أدركن فائدة تنظيم أنفسهن، والنضال سويا ضد مصاصي الدماء الجدد هؤلاء الذين يتقدمون مقنعين بخطاب عن الإيثار و النسوانية. ويطالبن بإلغاء الديون، تلك التي سددها. لقد مُثل كل من أمينة مراد و بناصر اسماعيني، الناشطين ضد القروض الصغرى، أمام المحكمة بورزازات، بعد شكاية من خمس مؤسسات قروض صغرى. وقد سحبت أربعة منها شكايتها. لكن المحاكمة الحقيقية هي التي تقيمها النساء الضحايا لشراهة هيئات القروض الصغرى التي جعلت من الفقر تجارة كبرى.

إحالات :

1. رغم ضآلة مخاطرة مؤسسات التمويل الصغير، فإنها تحتمي من عدم السداد بمختلف الطرق، مثل التأمين الصغير الذي يضمن السداد في حالة زمانة أو وفاة، وقروض تضامنية عبر مجموعات، وبنك معطيات مشتركة لتفادي تعدد الاقتراض، واسترداد القروض عبر القضاء .

2. http://www.entreprendre-mediterrane Cf...

3. La pobreza, un gran negocio. Análisis crítico sobre oenegés, microfinancieras y banca, La paz, Mujeres creando, 201 ?

لوسيل دوما

الرباط 6 سبتمبر 2013

قروض صغيرة.. خدعة كبيرة

منهم مأساته مع هذه الجمعيات ابتداء من للاقتراض حتى توصلهم بدفاتر الأداء، حيث تفاجئوا بنسب أرباح مهولة تتراوح بين 25% إلى 45%، واكتشفوا حقيقة مؤسسات القروض الصغرى التي أدت بهم إلى الفقر والبؤس، فمنهم من انتحر وهناك حالة نجار القنيطرة الذي قتل زوجته و انتحر لتعذره عن سداد الدين، ومن النساء من فضلن الهروب تاركات أبناءهن عرضة للتشرد. وقد صرحت إحدى الحالات في الريش وهي تشكو فقرها المدقع واقتراض زوجها من الجمعية لتحسين مستواهما المعيشي، {لقد اقتحم موظفوا هذه الجمعية بيتي وأنا حديثة العهد بالولادة أرضع طفلي واجهوني بشكل قاسي ، وهددوني بالسجن إن لم أسدد، لم يكن لدي ما يأخذونه كبديل للدين أخذوا هاتفي المحمول وهاتف زوجي ورحلوا}، بالإضافة إلى حالة سيدة أخرى من الريش تقول {كنت أحرم أبنائي من تناول اللحم والخضر وأقتات من أي شيء أجده كي أسدد، وعندما توقفت عن الأداء وليست هذه هي المرة الأولى فأنا اقترض من أزيد من 11 سنة، ورغم كل هذا هاجموني في بيتي بالسب ووقعت في مشادات معهم، أدت بي إلى نزيف حاد فقدت على إثره مولودي وأنا في شهري الرابع، نُقلت على إثرها إلى البيضاء وأجريت عملية جراحية حرمت بعدها من الإنجاب}، هذه مجرد أمثلة على المصير المأساوي التي وصلت إليه نساء الريش إلى جانب نساء وازازات وكل النساء الفقيرات ضحايا القروض الصغرى

محاكمة الضحايا بدل المجرمين الحقيقيين

إن الاحتجاج المتواصل لضحايا

خطوة، إذن، لتنظيم الضحايا هي وضع لوائح بأسماء مجموعة من المتضررين والمتضررات، وأرقام هواتفهم، تلاه اتفاق الضحايا على التوقف عن تسديد الأقساط المترتبة عن القروض الممنوحة بصفة جماعية كشكل احتجاجي رافقه تنظيمهم وقفات احتجاجية أمام مقرات هذه المؤسسات ومسيرات احتجاجية في مدينة وازازات بمعية الهيئات النقابية والسياسية وحركة 20 فبراير آنذاك. كانت تلك بداية تشكل حركة النضال ضد سياسة القروض الصغرى. هذه الحركة التي تميزت بالمشاركة الواسعة للنساء خصوصا ربات البيوت الفقيرات اللواتي لا يعرفن القراءة و الكتابة. استهدفت سياسة القروض الصغرى بالأساس النساء باعتبارهن يشكن غالبية المحرومين من الدخل بالإضافة إلى أنهن أكثر خضوعا بحكم الثقافة الذكورية، التي تربي على التبعية والخنوع ، و هذا ما يسهل الضغط عليهن للتسديد وبالتالي هن أول الضحايا لسياسة القروض الصغرى .

توسع حركة ضحايا القروض الصغرى

لتعميم هذه التجربة قام منسقي الحركة بتنظيم لقاءات تواصلية مع ضحايا آخرين لمؤسسات القروض الصغرى بورزازات المدينة والقلعة ،بومان ،تنغير،أكذ،زاكورة ،و تاكنيت ثم المحاميد، حيث تنقل المناضلون والمناضلات إلى هذه المناطق وتم تشكيل لجن بكل منطفة توظف الضحايا وتنظم الأشكال الاحتجاجية. امتدت الحركة ووصلت إلى منطقة الريش بإقليم ميدلت وأقاليم وجدة وبركان و تاونات، حيث عقدت جموعات كان بمثابة تواصل وتوطيد للأواصر بين ضحايا القروض الصغرى، الذين سرد كل

بدأت حركة ضحايا القروض الصغرى تتشكل بمدينة وازازات منذ سنة 2011 في سياق النضالات التي أطلقتها حركة 20 فبراير في كل مناطق المغرب. كان الدافع الأساسي لتنظيم هذه الحركة هو الضغط المتواصل لمؤسسات القروض الصغرى على النساء واقتحام بيوتهن ومصادرة أمتعتن وتهديدهن، بالإضافة إلى تعدد حالات النصب والاحتيال وتجاهل القانون للشكايات المقدمة ضد هذه المؤسسات، إذ قام ضحايا وازازات برفع شكاية لمحكمة الاستئناف بورزازات في شخص الوكيل العام الذي صم أذانه وهدد بأنه لن يكلف نفسه حتى عناء قراءتها، مصرا على أنها ستبقى حبيسة درج مكتبه ولن ترى النور أبدا وختم كلامه بعبارة {سيروا عطو للناس فلوسهم راه سيفطو ثلاثة المحامين على قبلكم خسروا عليهم ثلاثة المليون غير الأوطيل ثلاثة الأيام}. هذا الرد لم يزد الضحايا إلا إصرارا وعزما في المضي قدما في أشكالهم الاحتجاجية. قامت النساء بأول خطوة لتنظيم أنفسهن والنضال ضد جشع مؤسسات القروض الصغرى، وتم عقد أول تجمع للنساء سردين فيه معاناتهن بسبب القروض الصغرى، بعد ذلك توج التجمع بصياغة ملف مطلبية، كانت أهم النقاط التي جاءت فيه هي : متابعة مرتكبي النصب والاحتيال ضد النساء، التعويض المالي والمعنوي عن الأضرار التي لحقت النساء، تشرد بعض الأسر وانتحارهم وتعاطي البعض الآخر للدعارة - بسبب القروض ونسب الفوائد المرتفعة- بالإضافة إلى مطلب الكشف عن فساد هذه المؤسسات ونهب المال العام، وقف المتابعات في حق الضحايا على إثر نضالهم ضد مؤسسات القروض الصغرى ووقف أنشطة هذه المؤسسات. كانت أول

قاسيا وجائرا حيث ستقضي
محكمة الاستئناف بسنة
سجن نافدة، وغرامة قدرها
30 ألف درهم لكل من أمانة
وبناصر، وتعويض مدني قدره
10 درهم لجمعية إنماء. وقد
بينت جلسة المحاكمة أن التهم
المنسوبة إليهم هي فقط
شكلية، فالغاية هي تكسير
حركة القروض الصغرى،
عبر ترهيب وتركيع مناظلي
الحركة خوفا من توسعها و
خوفا أيضا من البعد الدولي
الذي بدأت تسير فيه لاسيما

ونصف تمت تبرئة المنسقين
من تهم النصب والاحتيال
من طرف المحكمة الابتدائية،
بعد أن سحبت الجمعيات التي
تقاضيهم شكاياتها، في
حين تمت ادانتها بغرامة
4000 درهم في تهمة القذف.
ستستأنف النيابة العامة
الحكم و ستنضاف جمعية
إنماء لتقاضيهم بنفس التهم
التي برؤوا سابقا منها
اضافة إلى السب و القذف.
و بعد تأجيل المحاكمة
لعدة مرات، سيأتي الحكم

القروض الصغرى إثر
أساليب العنف التي تمارسها
جمعيات القروض الصغرى
ضدهم، وانكشف النصب
الذي تمارسه هذه المؤسسات
بعد ربح بعض القضايا
في المحاكم، أدى بثلاث
جمعيات إلى رفع شكايات
للمحكمة ضد منسقي
الحركة : أمانة مراد وبناصر
إسماعيل، تضمنت مجموعة
من التهم الملفقة، كالنصب
والتهديد والسب والقذف.
وبعد تأجيل المحاكمة لسنة

خديجة العثماني



حركة ضحايا القروض الصغرى مسار و معانات

وهكذا امست بقدره قادر ديون استهلاكية مقتمحة بذلك مجال
اشتغال الابنك في استرداد الديون اضافة الى اجتهاداتها الغير
القانونية، و الهمجية، التي تعمل من خلالها على المطاردات
الجماعية للضحايا ليل نهار. و الاستيلاء على ممتلكاتهم من
متاع و افرشة و مواشي و تهديدهم بالسجن مما اوقهن في
دوامة من الخوف دفعت العيد منهن الى الهرب و الانحراف
و التفكك الاسري و التشرذم مما حدى بنا لتأسيس حركة
احتجاجية تندد بهذه الخروقات و الهدر الذي طال المال العام.
فراسلنا رئيس الحكومة و جميع الوزارات المختصة كما رفعنا
تقارير لعمال الاقاليم و نظمنا بالموازات وقفات احتجاجية
امام البلديات و العمالات و المحاكم و مقرات هذه الجمعيات
ما يناهز السنتين و السبعة اشهر في جميع المناطق بما
فيها المجاورة كا اكدز و زاكورة المحاميد و تاكنيت و قلعة
مكونة و تزناقت اقليم ميدلت كالريش اضافة الى التواصل مع
اقاليم وجدة و بركان و اتاوناتدون ملل رغم ما صادفناه
من اظطهاد تجلى في تحالف سلطتي المال و النفوذ ضدنا.
فطفقوا بملء المحاكم بالمتابعات القضائية للضحايا

حركة ضحايا القروض الصغرى ماهي الا انفجار لبركان
طالما تمخض داخل مكنون المرأة المستضعفة نتيجة صراعاها
الدائم مع الفقر المدقع و الامية و الحيف و التهميش الذي
يمارس ضدها في هذه المناطق المعزولة جيو سياسيا. بحيث
يُعمل بتعمد على حرمانها من الموارد و الاستثمارات حتى
يتسنى استنزاف خيراتها الطبيعية و الباطنية بشراسة و نهم
كبيرين. و في هذا الخضم ظهرت جمعيات القروض الصغرى
كحل مزعوم للازمة مدعية ضرب احزمة الفقر و الهشاشة
فمدت ابناء المنطقة بقروض لا تتماشى ووضعتهم الاجتماعية
و الاقتصادية بفوائد مرتفعة مستهدفة في ذلك المرأة بحكم
تربيتها التقليدية المحتشمة و الغير المتمدرسة فنشطوا و بحة
في المناطق المترامية بضواحي المدن، حتى الوعرة المسلك،
و بفضل الربح الوفير جراء الفوائد المتبعة في هذه القروض
التي تتراوح ما بين 17 ال300 بالمئة تخطوا جميع المواثيق و
القوانين حتى الظهير المنظم لمجال اشتغالها، فركزوا بطشهم
على ربة البيت دون علم زوجها و الطالبة و الموظفة و المتسولة
كما طال جنونهم في الربح حتى الاطفال في بعض المناطق.

بالجملة و دون هوادة في جميع المناطق ،وبلغ هذا التحالف دروته حين احيكت لي محاكمة مفبركة كمشعلة لفتيل الشرارة و كمنسقة انا و زميلي في الحركة لم تخل من حرب للأعصاب و برودة تتجلى في تأجيل الجلسات لأكثر من 15 مرة طوال هذه المدة حيث قضت المحكمة بتبرئتنا من التهم الثقيلة الملفقة لنا و بالادانة في تهمة القذف العلني ب 4000 نرهم غرامة نافذة لكل واحد منا و قد فوجئنا بتنازل هذه الجمعيات عن المتابعة بعد فتح الملف للمناقشة و ما نسطر عليه في هذا المقال من وقائع في المحاكمة هو نقطتين اساسيتين الاولى تتجلى في نفي شهود الاثبات (شهود الجمعيات المدعية) لما نسب لهم من اقوال في محاضر الضابطة القضائية و نفيهم لكل التهم الملفقة لنا و اكثر من هذا ان احد هؤلاء الشهود نفى حتى معرفته لنا بشكل صريح، اما النقطة الثانية فتتمثل في اضافة شكاية خاصة بجمعية انماء، للملف مرفقة بمراسلة من الوكيل العام للملك وهذا بدهاليز كتابة الضبط بالرغم من رفض القاضي ضمها للملف في الجلسة العلنية كما عملت على الاستئناف - ونطلب في هذا الصدد من اصحاب القانون التعليق على هذا....؟- و في الاستئناف برمجت الجلسة الاولى في 2013/09/10 لتاجل الى 2013/10/22 ليبقى التجاذب بين الطرفين قائما: الجمعيات و من يدور في فلكها بنهجها سياسة الاظطهاد و الاشاعات المغرضة ضد اعضاء جمعيتنا للنيل من اخلاقنا و شرفنا وحتى هويتنا التي كنا نرد عليها بدورنا بالنداءات و المقالات و الصمود و التصعيد النضالي بما فيها التواصل مع المجتمع الدولي الذي ابدى اهتماما كبيرا بالملف و رغم المقاربة الامنية التي تنهجها السلطات بورزازات ضد الحركات النضالية و محاولة تشتيت صفوفها الا ان نضال هذه المرارة البسيطة يضل مستميتا متسلحة بالصبر وطول النفس لابقاء صفوفها متراسة و صلبة يصعب اختراقها لإيمانها المتجذر بنيل حقوقها و مطالبها طال الامد ام قصر. و كتابتي لهاته الاسطر ما هي الا توضيح لما جاء في بعض الجرائد

الالكترونية من مغالطات لا تتماشى و و قائع الملف و بالتالي الضحايا فبالضافة الى معاناتنا مع مافيا الفساد هاته كنا نصاب بخيبة امل كبيرة عندما نظرق ابوب جهات تقول على نفسها حقوقية مع الاسف وهي لا تحمل الا الاسم او تعمل على اجندات لجهات محددة فمنها من تقهقر الى الوراء كونه لا يكاد يتبين الاشباح التي تتراءى له في الملف و منها من وضع العداد نصب اعينه ليعد المكسب و الخسارة و منها من رأى فيه صفقة للمزايدة و من تصدر هذه الجهات هي التي رشحت نفسها منصب ملاحظ حتى يتبين لها الابيض من الاسود في الوقت الذي اكتسح التفكك و التشرذم الاسري و الضياع و الانتحار صفوف الضحايا . و بينما اخط هذه الاسطر بلغني من بعض الضحايا ان هذه الجمعيات قامت بتسريح جماعي لمستخدميها و الغريب في الامر هو ظهور شيكات للضحايا عند بعض هؤلاء المستخدمين كانت بحوزة هذه الجمعيات كضمان على الدين.... الذين عملوا بدورهم على ابتزاز الضحايا كما حدث مع منسقيننا بالريش .

فاوضاع الضحايا المزرية ،من ازمة خانقة و غلاء المعيشة يبين ان استقرار الاوضاع لم يعد مضمونا و هذا التفاقم سيغدوا كارتيا لامحالة .

نحن لا نرغب في تبني صوري للملف بل نطالب بدعم فعلي ملموس من دفاع و فتح تحقيق فيه لما له من خطورة و لا ضير في التبني شريطة ان لا يلغى وجود الحركة و الاشواط التي قطعتها و المخاض العسير التي تكبدته حتى الوصول لإنشاء جمعية وطنية يضرب بها المثل حتى على الصعيد الدولي لصمود و تحدي المرء البسيطة رغم ضعف ادراكها الذي بفضل وعيها الحسي استطاعت ان تخلص الى ان الحقوق تنتزع و لا تعطى بحيث لم تعد تابه لبطش النفوذ فهي تابتى إلا ان تعيش ابية حاملة شعارها الدائم الموت و لا المذلة.

أمنية مراد

تضامن جمعية اطاك -المغرب
المناهضة للعولمة الليبرالية وعضو
CADTM - مع ضحايا القروض الصغرى



كان المؤتمر الرابع لاطاك المنعقد بالرباط 2012 مناسبة لحضور أمينة مراد وبناصر الاسماعيني وتقديم ملف ضحايا القروض الصغرى لأطاك، فكانت تلك هي الانطلاقة الأولى لبداية أنشطة التضامن والاشتغال في دراسة الملف والتعريف به، وهي المهمة التي حملتها اطاك على عاتقها بكل جدية وحزم. وقد كان أول عمل قدم لهذا الملف في الحين هو تصوير فيديو ضم كل من أمينة مراد من ورزازات و اميلي اتشاك من البينين باعتبارهما تجربتي نضال نسائي مختلفتين ضد القروض الصغرى.

وبمناسبة 8 مارس 2012 نظمت أطاك قافلة وطنية للتضامن مع الضحايا لمدة يومين كانت فرصة للتعرف على الضحايا مباشرة والإنصات لمعاناتهم عن قرب، وقد كان تأثير الحاضرين كبيرا لمآسي ضحايا مؤسسات القروض الصغرى. و كان فيديو الشهادات الذي أنجزته سعاد كنون الوسيلة الفعالة في الحملة الدولية التضامنية التي اطلقتها أطاك.

تتبعته جمعية اطاك سواء على المستوى الوطني أو المحلي أطوار محاكمة أمينة مراد وبناصر اسماعيني حتى تبرئتهم من التهم المنسوبة إليهم من طرف المحكمة الابتدائية، بعد سحب الجمعيات التي تقاضيههم دعاويها من المحكمة الابتدائية. وأصدرت أطاك بيانات تضامنية وأطلقت حملات التضامن على المستوى الدولي. وفي 8 مارس 2013 قامت أطاك بعقد لقاء تواصلتي بورزازات مع جمعية الرعاية الشعبية للتنمية الاجتماعية التي تنظم ضحايا القروض الصغرى، بهدف تقوية التضامن في هذا الملف و نظمت ندوة مشتركة حول القروض الصغرى.

وخلال المنتدى الاجتماعي العالمي الأخير المنعقد بتونس، عرف مناظرات ومناضلي اطاك بملف ضحايا القروض الصغرى

من خلال ورشة حول حركة ضحايا القروض الصغرى بورزازات ثم من خلال ملء عرائض تضامنية مع منسقي الحركة الذين يحاكمون.

كما كانت الجامعات الربيعية التاسعة والثامنة والورشات التكوينية ببعض المجموعات فرصا للتحسيس بأهمية الملف وسط أعضاء وعضوات الجمعية، ولم يقتصر التعريف بالملف فقط من داخل الجمعية بل أيضا اشعاعيا في كل من كلية الآداب بمراكش و باكادير وفي ندوة نظمتها الهيئة المغربية لحقوق الانسان باكادير في مارس من هذه السنة. وكذلك كان الجمع الدولي لشبكة اللجنة من اجل الغاء ديون العالم الثالث المنعقد ببوزنقة الذي مثل فرصة كبيرة لايصال معانات ضحايا القروض الصغرى بورزازات ولاقناع الجمع العام الدولي بهذا الملف استنادا لأوجه التشابه بين القروض الصغرى الموجهة للفقراء و القروض الكبرى الموجهة للبدان الفقيرة وفي اطاره تمت برمجة قافلة دولية الى ورزازات اجل التضامن . كما أشرفت اطاك على عقد لقاء بورزازات جمع ضحايا القروض الصغرى و اميلي اتشاك من البينين من اجل تلاقي التجريبتين؛ تجربة نضالات نساء ورزازات ضد مؤسسات القروض الصغرى وتجربة جمعية اميلي بالبين التي بلورت بدائل ملموسة تعتمد التسيير الذاتي للنساء.

وبعد استئناف المحكمة الاستئنافية للدعوة، واصلت اطاك حملة التضامن الدولية وأصدرت بيان التضامن اثر الحكم الجائر في حق منسقي الحركة. وها نحن مجددا نتجه الى ورزازات في شكل قافلة دولية إلى ورزازات ونواحيها من اجل تقديم الدعم والمساندة للضحايا والوقوف بشكل جماعي على النتائج الكارثية للقروض الصغرى على سكان ورزازات ونواحيها.





attac maroc
Contre la mondialisation
libérale Membre du réseau
CADTM



أطاك المغرب. جمعية تضريب المعاملات المالية من أجل مساعدة المواطنين. عضو الشبكة الدولية للجنة من أجل إلغاء ديون العالم الثالث

المقر المركزي: رقم 041 ، زنقة القاضي البربري، حي العكاري، الرباط. المغرب.

هاتف : 0661173039

البريد : attac.cadtm.maroc@gmail.com

الموقع الإلكتروني : attacmaroc.org